Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن هذا يتبين أن الحديث الأول متنه شاذ لمخالفة ما هو أصح وأوثق، بينما الحديث الثاني ليس فيه شذوذ سوى في لفظة واحدة، ومع ذلك فليس فيها مناقضة لروايات الثقات، بل هي مندرجة فيها، والحديث الثالث لست أدرى ما وجه الشذوذ فيه، وغاية الأمر أنه من الأفراد، والفرد ليس مردودًا، بل يبحث في إسناده ومتنه، فإن صحا فهو صحيح، ككثير من الأفراد التي في الصحيحين، ومنها حديث «إنما الأعمال بالنيات».

ولا يمكن أن يدخل في باب نقد المتن سوى حديث الجمع بين الصلاتين، فإنه يمكن أن يحكم عليه بالشذوذ لعلة في المتن، والله أعلم.

ومن خلال هذا العرض، تبيّن مدى اهتمام وتركيز الإمام الحاكم رحمه الله على النقد الإسنادي، حتى في الأبواب التي كان يمكن التوسع فيها في نقد المتون.

المسألة الثانية : فائدة التركيز على السند :

إذا كان علماء الحديث قد أشبعوا الكلام على السند، تقسيمًا وتبويبًا وبحثًا، ووجدنا أن كلامهم في نقد المتن قليل نسبيًا، فهذا مهم ومفيد، وكم يودّ الباحث لو ظفر منهم بتفصيل وتمثيل مسهبين في نقد المتون، ولكن هذا لا يقلل أبدًا من قيمة بحوثهم في نقد الأسانيد وفائدتها، ولعل من أبرز جوانب فائدة التركيز على السند هو ما يلي :

- نقد الأسانيد يحتاج إلى تخصص دقيق، وصبر فذ، لا يتوفر إلا لجهابذة الحفاظ المتقنين، فمن المفيد جدًا، أن يكونوا قد أسهبوا في هذا النوع من النقد، ولو تركوه لمن بعدهم، لتقاعست عنه الهمم. ولهذا فإن إكثارهم من النقد الإسنادي وإقلالهم من نقد المتون ربما كان أفضل من عكسه والله أعلم.
- إذا سبق الإكثار من نقد المتون فقد يؤدي هذا إلى التهاون في نقد الأسانيد بعد ذلك، إذ السند ليس إلا واسطة للوصول إلى المتن، وإذا حصلنا على درجة الحكم للمتن، فقد لا نجد بعده داعيًا لتمحيص الحكم على السند. أما إذا نقدت الأسانيد فإن الحاجة لنقد المتون تبقى قائمة لإعطاء حكم للمتن حسب نقد سنده ومتنه.
- إذا وقع التركيز على نقد المتن أكثر، فقد يؤدي هذا إلى قبول بعض الأحاديث الصحيحة المعنى دون تثبت في النقل، إذ **لا يكفي لصحة الحديث أن يصح متنه فقط، بل لابد**